

القضيبي: جسر مشاة مسقوف يخدم كبار السن بين مجلس الأمة وقصر العدل



احمد القضيبي

الاستعانة بها كمواقف سيارات اضافية تخدم مراجعي قصر العدل. لذا، فإنني اتقدم برغبة التالي: انشاء جسر مشاة مسقف ذو سلالم كهربائية يخدم كبار السن تكون يستخدمون لهم وللمراجعين يربط ما بين مواقف مجلس الأمة من جهة الخلف وقصر العدل على طريق الدائري الاول.

قدم النائب احمد القضيبي اقتراحا برغبة جاء فيه: يعاني مراجعو قصر العدل من زحمة السيارات وقلة المواقف، مما يؤدي ذلك لتعطيل حركة السير ومخالفتهم لقوانين المرور وتكدس السيارات في اماكن غير مخصصة لهم في المواقف، مما انعكس على ضياع اوقات المراجعين، ومن جانب آخر هناك مساحة كبيرة خلف مبنى مجلس الأمة يمكن

الجيران: ما نعيشه اليوم مخرجات سياسات وبرامج أحزاب لا تحسن إلا شقشة اللسان

من كل جانب. واليوم مازال الامل معقودا بوعد الله تعالى لنا بالنصر والتمكين بشروطه المعلومة، والثقة بقيادة العرب لتأخذ مكانها اللائق بها بين الامم.

وقال الجيران: وما نعيشه اليوم هو مخرجات سياسات وبرامج هذه الاحزاب التي لا تحسن إلا شقشة اللسان وتمجيد اوروبا وروسيا، وترديد خطاباتها التغريبية للامة.

تساءل النائب د. عبدالرحمن الجيران ابن الاصل في قمة الامل؟ واذف في تصريح صحافي: تنعقد القمة العربية في نواكشوط، وسط تباين حاد في وجهات النظر حول التدخل الايراني بالشؤون العربية.



د.عبدالرحمن الجيران

وتوغسل التركي شمال العراق، وتغيب أكثر من 14 رئيسا! وأكثر من بلد عربي بلا رئيس! وزاد بقوله: وسط هذه الاجواء تنعقد هذه القمة، وخاصة في ظل غياب الاهداف العربية والمواجهة الصحيحة وغياب التنسيق الاستراتيجي والامن والاقتصادي والفكري، هذه الحبال التي وصلت اليها بلاد العرب والمسلمين والغريب انها ملأى بالاحزاب الدينية والتقدمية والثورية والاشتراكية واليسارية والليبرالية والقومية والناصرية والعمالية... الخ؟

ضرورة ان يتم معاينة المسؤول المخطئ اي كان منصبه، سواء كان ذلك الخطا عن عمد او عن اهمال، مؤكدا انه لا تهاون في اي تعدي على اموال الدولة ولو كان دينارا واحدا، مشيرا الى ان الحفاظ على اموال الدولة يجب ان يكون على رأس اولويات كل مسؤول، ولنعلم انه سيكون مسؤولا عن كل دينار اسامه الله والمواطن وكذلك اصحاب مجلس الامة باعتباره جهة رقابية.

«الشعبة» تشارك في اجتماع اللجنة الاقتصادية للجمعية البرلمانية الآسيوية



د. خليل عبدالله



حمود الحمدان

بشارك وفد من الشعبة البرلمانية برئاسة أمين صندوق الشعبة النائب حمود الحمدان وعضوية عضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب د. خليل عبدالله في اجتماع اللجنة الدائمة حول الاقتصاد والتنمية المستدامة للجمعية البرلمانية الآسيوية والذي سيعقد في العاصمة الباكستانية اسلام آباد خلال الفترة من 26 إلى 27 يوليو الجاري.



مرزوق الغانم

رئيس مجلس الأمة ثمن إعلان سموه سعي الكويت لاستضافة مؤتمرين حول التعليم في الصومال والانتهاكات الإسرائيلية بحق الطفل الفلسطيني الغانم: كلمة صاحب السمو أمام القمة العربية عبرت بوضوح عن مخاوف الواقع الأمني الدولي والأخطار التي تهدد العالم

أطلقها سموه من عدم معالجة تلك الأوضاع. وثمن الغانم عاليا إعلان صاحب السمو الأمير سعي الكويت إلى استضافة مؤتمرين حول التعليم في الصومال والانتهاكات الإسرائيلية بحق الطفل الفلسطيني، مؤكدا أن تلك المبادرات الإنسانية ليست غريبة على قائد العمل الإنساني حول العالم. وقال ان ممثلي الأمة يقفون خلف القيادة السياسية ممثلة بصاحب السمو الأمير في جميع القرارات والسياسيات التي يقرها، مؤكدا الالتزام بالنهج السياسي الذي رسمه سموه لا سيما في السياسة الخارجية للكويت.

أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمضامين كلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمام القمة العربية في العاصمة الموريتانية نواكشوط. وقال الغانم في تصريح صحافي إن كلمة سموه عبرت بوضوح عن المخاوف من الواقع الأمني الدولي والأخطار التي تهدد العالم من عدم الاستقرار ومن ظاهرة الإرهاب. وأضاف أن تكرار حوادث الإرهاب وتمدد رقعته الجغرافية بالإضافة إلى تزعم الأوضاع في بعض البلدان العربية يهدد الاستقرار والتنمية حول العالم، مشيرا إلى التحذيرات التي

بعد الإعلان عن تجاوزات بالجملة في ملف المساعدات الاجتماعية العوضي: الحفاظ على المال العام على رأس أولوياتنا ونطالب وزيرة الشؤون بمحاسبة المسؤول أيا كان منصبه

مثل اخضاع اكثر من 5000 ملف مساعدات للمتابعة ومنح الوزارة اصحابها شهرين مهلة لمراجعة الرعاية الاسرية وتحديث بياناتهم ووقف المساعدات من 2800 حالة لم تستجب لدعوة التحديث واحالتها للقضاء في حال عدم تسديد المبالغ التي صرفت لهم دون وجه حق هي اجراءات قوية ولكن يجب استنباغها بإجراءات أخرى. وشدد العوضي على

داخل الكويت مشتبه في عدم احقيتها لصرف اي مساعدات، مشيرا الى ان ذلك الامر لا يمكن ان يقبله اي انسان شريف وعلى رأسهم وزيرة الشؤون. وأشاد العوضي بشفافية الوزيرة وعلانها بكل وضوح عن حجم التجاوزات في المساعدات وعددها وتشكيلها فرق لمتابعة ملف المساعدات، مؤكدا ان القرارات التي اتخذتها الوزيرة منذ الإعلان عن تلك القضية وحتى الآن

أكد النائب كامل العوضي دعمه لأي قرار تتخذه وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عند الصبح لمنع اهدار المال العام وطمانته كل المواطنين ان عقوبات الدولة في يد أمينة وذلك بعد اعلان وزيرة الشؤون عن تجاوزات في ملف المساعدات الاجتماعية شملت ما يقارب 2000 حالة من الطلبة الجامعيين وأسر الدارسين داخل الكويت وخارجها، وكذلك الاعلان عن وجود 1075 حالة



كامل العوضي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح جاء فيه ما يلي: نشرت صحيفة «الانباء» في 19/7/2016 خبيرا عن اجتماع مجلس الوزراء وتصريح صحافي بخصوص «لجنة التحقيق المحايدة التي شكلها نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح للتحقيق في الاتهامات الواردة في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية ولجنة حماية الاموال العامة في اوضاع مكتب الاستئجار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى، وان اللجنة خلصت الى انه لا يوجد ما

الطريجي: هل تم تشكيل لجنة تحقيق محايدة حول مكتب الاستثمار في لندن؟

البحقير البرلمانية وتقرير لجنة حماية الاموال العامة سالف الذكر؟ في حال الاجاب، يرجى تزويدي برأي توصيات اللجنة بخصوص تقرير لجنة حماية الاموال العامة وتقرير اللجنة البرلمانية. 6- هل صدرت توصيات مجلس الوزراء حول رأي اللجنة المشكلة من قبل مجلس الوزراء؟ في حال وجود توصيات، يرجى تزويدي بنفاصلها. 7- هل تم مخاطبة رئيس مجلس الامة بخصوص نتائج التحقيق والتوصيات الواردة فيه؟ إذا كانت الاجابة نعم، يرجى تزويدي بصورة من الكتاب المرسل.

يستدعي احالة اي من المسؤولين بالهيئة العامة للاستثمار الى النيابة العامة، وان القصور الذي حدث يتعلق بنواح ادارية يمكن معالجتها بسهولة ببعض الاجراءات الجديدة، وقدمت اللجنة بعض التوصيات لمعالجتها والتي تم البدء فعليا في تنفيذها حاليا. 1- هل فعلا تم تشكيل لجنة تحقيق محايدة؟ في حال الاجاب، يرجى توضيح تاريخ تشكيل اللجنة ورئيسها وعضائها ومناصبهم واسمائهم والسيرة الذاتية لكل عضو، وصورة من قرار تشكيل اللجنة. 2- يرجى تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة واجراءات

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح جاء فيه ما يلي: نشرت صحيفة «الانباء» في 19/7/2016 خبيرا عن اجتماع مجلس الوزراء وتصريح صحافي بخصوص «لجنة التحقيق المحايدة التي شكلها نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح للتحقيق في الاتهامات الواردة في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية ولجنة حماية الاموال العامة في اوضاع مكتب الاستئجار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى، وان اللجنة خلصت الى انه لا يوجد ما



د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح جاء فيه ما يلي: نشرت صحيفة «الانباء» في 19/7/2016 خبيرا عن اجتماع مجلس الوزراء وتصريح صحافي بخصوص «لجنة التحقيق المحايدة التي شكلها نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح للتحقيق في الاتهامات الواردة في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية ولجنة حماية الاموال العامة في اوضاع مكتب الاستئجار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى، وان اللجنة خلصت الى انه لا يوجد ما

استفسر عن إدراجها ضمن بيانات جواز السفر الإلكتروني الدويسان لوزير الداخلية: هل أنشأتهم قاعدة بيانات لحفظ البصمات الوراثية كما أقرها القانون؟

في جلسته المنعقدة بتاريخ 25 ابريل لعام 2016. لذا نرجو إفتادنا بالتالي: 1 - هل قامت وزارة الداخلية بإنشاء قاعدة بيانات لحفظ البصمات التي أقرها القانون؟ إذا كانت الاجابة بـ«نعم» نرجو امدادنا بالأعداد التي سجلتها الوزارة منذ تاريخه؟ 2 - هل شرعت وزارة الداخلية في ابراج البصمة ضمن بيانات جواز السفر الإلكتروني للمواطنين؟

كافة مواطني الكويت والمقيمين فيها والزائرين. ولما نصت المادة الثانية من القانون على السفر الإلكتروني للمواطنين الداخلية للبصمة الوراثية وحفظ البصمات الناتجة عن العينات الحيوية المأخوذة من الأشخاص الذين يطبق عليهم هذا القانون، بات إلزاما على وزارة الداخلية تطبيق القانون من اليوم الأول لتفعيله وصدور اللائحة التنفيذية له والتي اعتمدها مجلس الوزراء

العينات الحيوية المأخوذة من الأشخاص. وتساءل الدويسان عن إدراجها ضمن بيانات جواز السفر الإلكتروني للمواطنين حسب القانون. وفيما يلي نص السؤال: أقر مجلس الأمة في جلسته التكميلية التي عقدت يوم الأربعاء 1 يوليو عام 2015 القانون 78 لسنة 2015 الخاص بالبصمة الوراثية في مداولته الأولى والثانية وأحاله الى الحكومة، مما يجعل البصمة الوراثية الزامية على



فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بشأن قانون البصمة الوراثية الإلزامية على كافة مواطني الكويت والمقيمين فيها والزائرين. واستفسر النائب الدويسان عن تطبيق المادة الثانية من القانون المعنية بإنشاء قاعدة بيانات بوزارة الداخلية للبصمة الوراثية وحفظ البصمات الناتجة عن

الزلزلة لزيادة موظفي الجوازات لتسهيل إجراءات القادمين إلى مطار الكويت



د. يوسف الزلزلة

أكد النائب د.يوسف الزلزلة ضرورة ان تكون كاونترات الجوازات مهياة بعدد كاف من الموظفين لاستقبال القادمين للكويت، مبينا انه لا يعقل ان تهبط فقط 3 طائرات في وقت واحد ليصل عدد القادمين أكثر من 600 ويفتح لهم فقط 3 كاونترات للجوازات ليظل القادم للكويت بانتظار ختم جوازه لساعات وهو أكثر من الوقت الذي قضاه في الطائرة، تعلموا من دبي وقطر وعمان، فقد سئمتنا من تكرار الكلام، نريد ولو مرة واحدة ان يشعر القادم للكويت بان الكويت بلد حضارة وتقدم ورفي.

أم هو الزورق الوحيد الذي سيبتم بناؤه للكويت يمثل تلك المواصفات الفنية والتقنية؟ مع تزويدي بقائمة الزوارق المصنعة في تلك الشركة أو المصنغ متضمن أحجامها والدولة التي تم التصنيع لها، وسابقة المناقص الفائز من حيث تاريخ أعماله وسيرته الذاتية. 4 - هل تمت إحالة أي من الموظفين بالهيئة إلى التحقيق بخصوص مناقصة الزورق الرقابي الملغية أو الحالية؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالآتي: - أسماء من أحيلوا للتحقيق وسبب إحالتهم. - نتائج التحقيق الخاصة بالمحالين وما توصلت إليه الهيئة بعد الإحالة. 5 - تزويدي بنسخة عن اصول المناقصة والمواصفات الفنية في المناقصة الملغاة، والمناقصة الجديدة مع بيان اسم وقيمة العطاء الفائز باقل الأسعار بالمناقصة الجديدة والمكاتبات بين الهيئة ولجنة المناقصات المركزية وإدارة الفتوى والتشريع ووزارة المالية على طرح المناقصة وموافقة لجنة المناقصات المركزية على طرح المناقصة الجديدة وعلى العطاء الفائز وموافقة ديوان المحاسبة عليه مع تحديد وتأكيد ما إذا كان العطاء الفائز هو أول أقل الأسعار أم لا، وسبب الترسية عليه إن لم يكن أقل الأسعار، وما إذا كان مطابق تماما لنفس المواصفات الفنية المقدمة بالعطاء أم لا؟ وفي حال كان المناقص الفائز بالعطاء لا تتوافق المواصفات الفنية التي تقدم بها في عطاءه مع المواصفات الفنية للمناقصة،

عبدالله يسأل العمير عن أسباب إلغاء مناقصة توريد زورق رقابي لإدارة الرقابة البحرية

فما الأسباب التي أدت إلى الموافقة على الترسية؟ وهل هذا الإجراء مطابق لقانون المناقصات المركزية ولشروط وزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع، وهل هو مطابق مع لوائح وقرارات ديوان المحاسبة؟ 6 - توضيح الفرق بين المواصفات الفنية في المناقصة الملغاة والمناقصة الجديدة في جدول واحد، مع بيان الفرق في الأسعار لتلك المواصفات الفنية في المناقصة الملغاة والمناقصة الجديدة.

وطلب عبدالله إفادته وتزويده بما يلي: 1 - هل تمت الاستعانة والتعاقد مع مكتب استشاري عالمي لإعداد المواصفات الفنية ودراسة العطاءات بالتنسيق من لجنة اختيار البيوت الاستشارية كما هو معمول به بجهات الدولة خاصة في المناقصات التي تبلغ فيها قيمة المناقصة ملايين الدنانير؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي باسم المكتب الاستشاري العالمي والمخاطبات التي تمت بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ولجنة اختيار البيوت الاستشارية وموافقة اللجنة على المكتب الاستشاري لوضع المواصفات الفنية وتقديم المشورة ودراسة العطاءات، وأما إذا كانت الاجابة بالنفي فيرجى توضيح الآتي: أ - هل لدى الهيئة خبرة سابقة بوضع مواصفات زورق مشابهة للتكلفة المالية وحجم الإشراف ومشاها للمواصفات الفنية والتقنية المطلوبة لمثل نوع هذا الزورق في خدمة الرقابة وفي تصميم بنائه خارج الكويت؟ إذا كانت الاجابة

بنعم يرجى تزويدي بالآتي: - صور عن المشاريع المتضمنة نوعها وتكلفتها والدولة المصنعة وفترة التصنيع. - اسم الشركة أو المصنغ أو الجهة المختصة والمشرفة على بناء الزورق الرقابي، ومستندات الملكية وتقييم قدراتها في إنجاز مثل هذه الأعمال. ب - هل هناك قرار بتكليف موظفين تابعين للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لوضع مواصفات الزورق ودراسة العطاءات الفنية والإشراف على بناء الزورق خارج الكويت وصياغة بنود طرح المناقصة بالشروط والمواصفات الفنية؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من القرار المتضمن أسماء المشاركين ومسمياتهم الوظيفية وشهاداتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية. 2 - فيما يخص المواصفات الفنية للمناقصة، يرجى تزويدي بالآتي: - أسماء من شاركوا بإعداد المناقصة الملغاة ومسمياتهم الوظيفية وشهاداتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية، مع توضيح سبب إلغاء المناقصة. - أسماء من شاركوا بإعداد المناقصة الحالية، مع توضيح سبب إعادة الطرح وسبب تغيير بعض أو كل المشاركين بإعداد المناقصة الملغاة. 3 - فيما يخص حوض البناء للمناقص الفائز، هل سبق للمصنغ بناء زوارق مشابهة لدول أخرى غير بلد المصنغ؟

بنعم يرجى تزويدي بالآتي: - صور عن المشاريع المتضمنة نوعها وتكلفتها والدولة المصنعة وفترة التصنيع. - اسم الشركة أو المصنغ أو الجهة المختصة والمشرفة على بناء الزورق الرقابي، ومستندات الملكية وتقييم قدراتها في إنجاز مثل هذه الأعمال. ب - هل هناك قرار بتكليف موظفين تابعين للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لوضع مواصفات الزورق ودراسة العطاءات الفنية والإشراف على بناء الزورق خارج الكويت وصياغة بنود طرح المناقصة بالشروط والمواصفات الفنية؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من القرار المتضمن أسماء المشاركين ومسمياتهم الوظيفية وشهاداتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية. 2 - فيما يخص المواصفات الفنية للمناقصة، يرجى تزويدي بالآتي: - أسماء من شاركوا بإعداد المناقصة الملغاة ومسمياتهم الوظيفية وشهاداتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية، مع توضيح سبب إلغاء المناقصة. - أسماء من شاركوا بإعداد المناقصة الحالية، مع توضيح سبب إعادة الطرح وسبب تغيير بعض أو كل المشاركين بإعداد المناقصة الملغاة. 3 - فيما يخص حوض البناء للمناقص الفائز، هل سبق للمصنغ بناء زوارق مشابهة لدول أخرى غير بلد المصنغ؟

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير، قال في مقدمته: لقد نمتي إلى علمي قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بطرح مناقصة لتوريد زورق رقابي لإدارة الرقابة البحرية ومن ثم إلغاؤها وإعادة طرحها من جديد، حيث تم إعداد المواصفات الفنية التي تضمنت أخطاء وتجاوزات في أصول المناقصة وشروطها وخاصة في المواصفات الفنية والتقنية.

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير، قال في مقدمته: لقد نمتي إلى علمي قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بطرح مناقصة لتوريد زورق رقابي لإدارة الرقابة البحرية ومن ثم إلغاؤها وإعادة طرحها من جديد، حيث تم إعداد المواصفات الفنية التي تضمنت أخطاء وتجاوزات في أصول المناقصة وشروطها وخاصة في المواصفات الفنية والتقنية.